

صرف أكثر من (5) ملايين دولار أمريكي قبل البدء بتنفيذ المشروع



(40,71%) نسبة إنجاز المقاول في تنفيذ الأعمال الخاصة بالقسم الأول

تم إنجاز (18%) من إجمالي قيمة المشروع خلال الفترة الزمنية التعاقدية

هبوط ملحوظ في مستوى الإنجاز

عدم اتخاذ أي إجراءات ضد المقاول لعدم التزامه بتعهداته السابقة في إنهاء المشروع

يعتبر مشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام وإنشاء مركز القلب مشروعاً حيوياً ومهما لمدينة عدن القديمة (كريتر) وسيشكل قفزة نوعية في تقديم الرعاية والخدمات الصحية المتطورة لسكان المدينة وما جاورها خصوصاً بعد إنشاء مركز القلب الذي سيشكل مع المستشفى بعد تأهيله بإذن الله مستشفى متكامل من حيث الخدمات والأداء المتطور في ظل إدارة عصرية خبيرة واختصاصيين أكفاء.

جاء ذلك في التقرير الخاص بفرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بعدن والذي تحصلت الصحيفة على نسخة منه- الذي بدوره قدم العديد من الرسائل إلى مكتب المحافظة تطالبهم بإلزام مكتب تطوير مدن الموائى بتوفير الوثائق الخاصة بإعادة تأهيل مستشفى عدن ومركز القلب.

استعرضت التقرير / منى قاث

نسبة الأعمال متدنية

ومن خلال فحصنا لوثائق المشروع المقدمة لنا والنزول الميداني وجدنا أن نسبة نشاط الأعمال فيه متدنية وشبه متوقفة نتيجة لتعثر المقاول المنفذ للمشروع في تنفيذ تعهداته، وكذا لإخفاق الجهة الممثلة للمالك (برنامج تطوير مدن الموائى) في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المقاول والشركة الاستشارية، حيث يتكون المشروع من أربعة أجزاء رئيسية الأول يتضمن نطاق العمل فيه إعادة تأهيل المستشفى (المبنى القائم) ويشمل ذلك ترميم الأعمال المعمارية والإنشائية وإصلاح واستبدال الأنظمة الكهربائية والميكانيكية بما فيها نظام التكييف المركزي وشبكة الغازات الطبية، وكذلك إصلاح واستبدال المعدات الطبية وتوريد وتركيب معدات طبية جديدة وحديثة، بما في ذلك جهاز التصوير المقطعي (C.T.SCAN). بالإضافة إلى استبدال الأثاث وتوريد أثاث جديدة لكافة مرافق المستشفى. وواصل التقرير شرحه: أما الجزء الثاني فيتضمن إنشاء مركز للفلب ملاصق لإضافة إلى استبدال الأثاث وتوريد أثاث جديدة لكافة مرافق الفلب (4500 متر مربع) ويشمل غرفتي عمليات وغرفة تصوير بنظام أشعة جاما بالإضافة إلى جناح العناية المركزة لعدد عشرة أسرة وجناح الرجال والنساء وبيجاني (50 سرير)، أما الجزء الثالث من المشروع فيشمل توريد وتركيب وتشغيل كافة الأجهزة الطبية التي يتطلبها مركز القلب بالإضافة إلى التأثيث الكامل للمركز، بينما الجزء الرابع والأخير فكان يتضمن إجراء تعديل في الأسوار الخارجية المحيطة بالموقع بالإضافة إلى إنشاء غرفة حراسة عند بوابات الدخول والخروج وكذلك إنشاء غرفة كهرباء خاصة بمركز القلب إلى جانب إنشاء غرفة لوحدة معالجة المياه بالإضافة إلى الطرقات والأرضية حول المبنى، كما يتضمن العقد توريد وتركيب محرقة للتخلص من النفايات الحضرية.

وأوضح التقرير الخاص بالجهاز المركزي تفصيلاً مراحل تنفيذ المشروع والتي تمثلت بالمنحة المالية المقدمة من المملكة العربية السعودية ممثلة (بالصندوق السعودي للتنمية) وتلك المنحة مكونة من الآتي: أولاً منحة مالية أولية بمبلغ (50.000.000) ريال سعودي والمنحة المالية الثانية بمبلغ (67.500.000) ريال سعودي ليصبح إجمالي مبلغ المنحة المالية لصالح المشروع (117.500.000) ريال سعودي هذا ما يعادل (31.000.000) دولار أمريكي.

الإعلان وفتح المظاريف

وأفاد التقرير التابع للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أنه تم تنفيذ مرحلة الدراسات الأولية وأعداد التصاميم الهندسية وكذا تحديد متطلبات المشروع من قبل المكتب العربي للخدمات الهندسية الاستشارية.. علماً بأن المكتب العربي المذكور سابقاً هو الاستشاري للمشروع، كما تبين لنا من مطالبنا (للجهة المشرفة) إدارة مشروع تطوير مدن الموائى لوثائق الأولية الخاصة بالمشروع بأنها غير محفوظة لديها، وإنها موجودة في ديوان عام وزارة التخطيط، وهذه الوثائق عديدة منها الإعلان للمكاتب الهندسية الراغبة في إعداد التصاميم والتي تقدمت للمشروع، وكذا الإعلان عن الشركات المقاولات الراغبة في تنفيذها والتي تقدمت بها التقرير الخاص بالجهاز المركزي والتي لا يسعني الوقت لذكرها كاملة، فكلها تعد مخالفة لأحكام المواد (33.32) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (3) لعام 1997م.

مرحلة تنفيذ المشروع

وأوضح التقرير أنه بعد أن تم التوقيع على العقود مع كل من المكتب الاستشاري وشركة المقاولات، وبموجب بنود هذه العقود فقد انتهت مدة تنفيذ المشروع قبل البدء بتنفيذه.. علماً بأنه خلال مدة المشروع والمنتوية بتاريخ 25 / 4 / 2009م تم صرف مبلغ إجمالي قدره (5.663.851) دولار أمريكي ونسبة (19,7%) من قيمة الاتفاقية، حيث كانت موزعة كالاتي مبلغ (4.867.351) دولاراً أمريكياً مقابل تنفيذ أعمال، ومبلغ

(16.011.243) دولاراً أمريكياً وتمثل ما نسبته (55,78%) من القيمة الإجمالية للمشروع.

واستعرض التقرير الفترة الزمنية التعاقدية لجميع أعمال المشروع بتقسيمه الأول والثاني (552 يوماً) من 22 / 10 / 2007م حتى 25 / 4 / 2009م وخلال تلك الفترة بلغت نسبة إنجاز المقاول في تنفيذ الأعمال الخاصة بالقسم الأول (40,71%) من قيمة أعمال القسم الأول والتي تمثل (18%) من القيمة الإجمالية للمشروع، حيث خلال هذه الفترة لم يتم المقاول بتوريد أي بند من بنود أعمال القسم الثاني وهذا يعني أن نسبة إنجاز المقاول في أعمال القسم الثاني (5%) أي أن المقاول وخلال الفترة الزمنية التعاقدية (552 يوماً) لم ينجز سوى (18%) من إجمالي قيمة المشروع.

وأضاف التقرير: تمت الموافقة من قبل المالك على تمديد فترة إنجاز المشروع بواقع (250 يوماً) تبدأ من 26 / 4 / 2009م حتى 31 / 12 / 2009م وخلال هذه الفترة كانت نسبة إنجاز المقاول في أعمال القسم الأول (12,94%) من قيمة أعمال القسم الأول أي ما نسبته (5,72%) من القيمة الإجمالية للمشروع ونسبة (22,02%) من قيمة أعمال القسم الثاني والتي تمثل (12,28%) من القيمة الإجمالية للمشروع أي أن المقاول قد أنجز في فترة التمديد الأول ما نسبته (18%) من القيمة الإجمالية بمعنى أنه وخلال الفترة التعاقدية البالغة (552 يوماً) + فترة التمديد الأول والبالغة (50%) أنجز (36%) من القيمة الإجمالية للمشروع.

وأوضح التقرير: كما تم تقديم طلب من المقاول موجهاً إلى الأخ محافظ محافظة عدن بتاريخ 30 / 1 / 2010م يطلب فيه المقاول تمديد فترة المشروع لغاية 31 / 10 / 2010م أي لمدة (304 أيام)، حيث تم دراسة هذا الطلب من قبل الاستشاري وقدم توصيات إلى برنامج تطوير مدن الموائى في 2 / 3 / 2010م حيث تمت الموافقة على التمديد الثاني شريطة تقديم برنامج زمني لتنفيذ جميع أعمال المشروع المتبقية، بحيث يكون 31 / 10 / 2010م موعد تسليم المشروع تسليماً ابتدائياً في الفترة التعاقدية وكذا فترات التمديد الأولى والثانية، ولم يتلاف المقاول أوجه القصور التي راقت أعمال المشروع في الفترة التعاقدية وفي فترات التمديد الأولى والثانية وتكررت نفس نسب التنفيذ لأعمال القسمين الأول والثاني والذي كان يفترض الانتهاء منها وتسليم المشروع تسليماً ابتدائياً في تاريخ 31 / 10 / 2010م، بالإضافة إلى أنه عند الموافقة على التمديد الثاني حسب طلب المقاول من قبل المالك (محافظ عدن) وعبر تطوير مدن الموائى حتى 31 / 10 / 2010م لم يتم التمديد (للمكتب الاستشاري) حتى يومنا هذا (منذ صدور المذكرة).. علماً بأن الاستشاري ومن خلال اطلاعه على التقارير الشهرية وكذا الوثائق والمراسلات الخاصة بسير أعمال المشروع وجدنا أنه يقوم بهامه بالصورة المطلوبة ويرفع تقاريره بجودة ممتازة.

نتائج زيارات مهندس الفرع

تأسيساً على ما تقدم وعلى نتائج الزيارات الميدانية لمهندس فرع الجهاز بعدن لوضع هبوط ملحوظ في مستوى الإنجاز للمشروع وتأخره عن الجدول الزمني في الفترة التعاقدية وكذا فترات التمديد الأولى والثانية، ولم يتلاف المقاول أوجه القصور التي راقت أعمال المشروع في الفترة التعاقدية وفي فترات التمديد الأولى والثانية وتكررت نفس نسب التنفيذ لأعمال القسمين الأول والثاني والذي كان يفترض الانتهاء منها وتسليم المشروع تسليماً ابتدائياً في تاريخ 31 / 10 / 2010م، بالإضافة إلى أنه عند الموافقة على التمديد الثاني حسب طلب المقاول من قبل المالك (محافظ عدن) وعبر تطوير مدن الموائى حتى 31 / 10 / 2010م لم يتم التمديد (للمكتب الاستشاري) حتى يومنا هذا (منذ صدور المذكرة).. علماً بأن الاستشاري ومن خلال اطلاعه على التقارير الشهرية وكذا الوثائق والمراسلات الخاصة بسير أعمال المشروع وجدنا أنه يقوم بهامه بالصورة المطلوبة ويرفع تقاريره بجودة ممتازة.

كما تم تقديم طلب من قبل المالك على تمديد فترة إنجاز المشروع بواقع (250 يوماً) تبدأ من 26 / 4 / 2009م حتى 31 / 12 / 2009م وخلال هذه الفترة كانت نسبة إنجاز المقاول في أعمال القسم الأول (12,94%) من قيمة أعمال القسم الأول أي ما نسبته (5,72%) من القيمة الإجمالية للمشروع ونسبة (22,02%) من قيمة أعمال القسم الثاني والتي تمثل (12,28%) من القيمة الإجمالية للمشروع أي أن المقاول قد أنجز في فترة التمديد الأول ما نسبته (18%) من القيمة الإجمالية بمعنى أنه وخلال الفترة التعاقدية البالغة (552 يوماً) + فترة التمديد الأول والبالغة (50%) أنجز (36%) من القيمة الإجمالية للمشروع.

لقطع الغيار، كما لم يتم اتخاذ أي إجراءات بخصوص فرض غرامات مالية ضد المقاول لعدم التزامه بتعهداته السابقة في إنهاء المشروع في 31 / 10 / 2010م مما يعد مخالفة لواد وقانون المناقصات ولائحته التنفيذية للعام 1997م.

بطء شديد

واستطرد التقرير العد من قبل فرع الجهاز المركزي بأنه لوحظ أن المقاول مستمر في أعمال المشروع وببطء شديد وبمستوى إنجاز متدن حتى يومنا هذا (يوم صدور التقرير)، وبدون أي تمديد رسمي له ومن دون وجود الاستشاري لمراقبة الأعمال الجارية والتأكد من مطابقتها للمواصفات، مما يعد مخالفة صريحة وواضحة للعقد وللشروط العامة والخاصة وقانون المناقصات ولائحته التنفيذية للعام 1997م، وكذا قيام إدارة تطوير مدن الموائى بغرض المراجعة وبمما لا يخل باتخاذ الإجراءات القانونية العليا، والتي قامت بدورها بتوقيف إجراءات مناقصة الاستشاري الجديد. المكتب الاستشاري المتعاقد معه (المكتب العربي للهندسة والاستشارات) ومن دون أي إلغاء رسمي للاستشاري السابق ومن دون موافقة لجنة المناقصات التعاقدية على إجراء مناقصة تفاضلية لمكتب استشاري جديد. بالإضافة إلى أنه لم يتم حصر شامل للأعمال المنفذة والمتبقية بشكل نهائي حتى يومنا هذا (يوم صدور التقرير) من قبل الاستشاري وكان يفترض حصرها مباشرة بعد انتهاء مهلة التمديد الثاني للمقاول حتى 31 / 10 / 2010م حتى تتحسب غرامات التأخير من خلالها، مما يعد مخالفة لواد القانون رقم (7) للعام 1997م بشأن المناقصات والمزايدات الحكومية.

التوصيات

وبناءً على ما جاء في سياق تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع عدن والذي تحصلت الصحيفة على نسخة منه فإنه خرج بعدد من التوصيات منها إلزام جميع المختصين بالهئية بتقديم كافة الوثائق المطلوبة لأغراض المراجعة وبمما لا يخل باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتسببين بحرق سير أعمال المراجعة، وكذا إلزام المقاول بتجديد ضمان التنفيذ المنتهي بتاريخ 30 / 6 / 2010م، بالإضافة إلى إلزامه بتجديد ضمان الدفعة المقدمة المنتهي حتى 30 / 6 / 2010م، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال وثائق التمديد الرسمية للمقاول للفترة من 1 / 11 / 2010م وحتى يومنا هذا، وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة والقانونية بشأن غرامات التأخير المسحقة على المقاول المنصوص عليها في الشروط الخاصة للعقد بنود (47) لفترة (1) والثانوية عن عدم انتهائه من الأعمال وتسليمه ابتدائياً في 31 / 10 / 2010م، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال وثائق التمديد للمكتب الاستشاري خصوصاً وأنه واکب جميع الأعمال للمشروع منذ بدايته، وأخيراً الإسراع في إنجاز أعمال المشروع وتلافي أوجه القصور فيه.

الإعمال المتبقية في المبنى

كما أورد التقرير كشفاً بالأعمال المتبقية في مبنى مستشفى عدن العام منها أولاً أعمال الموقع العام وهي استكمال سفنطة ووضف الطرقات الخارجية حول المبنى، واستكمال تركيب الأعمدة الكهربائية لساحات الخارجية، وكذا استكمال تجهيز غرف الحراسة الخارجية وربطها بشبكة الصرف الصحي والخدمات العامة. أما الأعمال المعمارية فتشمل استكمال تركيب فينيل لأرضيات المرات والغرف التجارية، واستكمال أعمال الدهان لجدران المبنى الداخلية والخارجية، بينما الأعمال الميكانيكية شملت استكمال الأعمال في غرف الضخات الرئيسية، وتوريد وتركيب الضخات الخاصة بمنظومة الماء الساخن، وكذا توريد وتركيب أجهزة الطبخ والمسخلة وتركيب أجهزة التكييف المركزي... وغيرها من الأعمال، فيما الأعمال الكهربائية تضمنت إضافة محول كهرباء بقدرة (K.V.A 1600) بسبب زيادة الأحمال الكهربائية الناتجة عن مضاعفة القدرة التبريدية لمحطة التكييف المركزي الجديدة، واستكمال أعمال شبكة التاريض، وكذا استكمال كافة الأعمال المتعلقة بأنظمة التيار الخفيف مثل (نظام الهاتف ونظام إنذار الحرائق ونظام الاستدعاء للممرضين، استكمال وحدات نظام U.P... إلخ)، وأخيراً أعمال تركيبات أخرى مثل توريد وتركيب الأثاث الطبية والمكتبية لكافة الأقسام الطبية والإدارية، وكذا توريد وتركيب باقي الأجهزة الطبية لكافة أقسام المبنى الحالي.